الإسكوا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

كتيب عن:

موضوعات أجندة الدوحة للتنمية

آب/أغسطس ٢٠٠٣

E/ESCWA/GRID/2003/29
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

كتيب عن:
موضوعات أجندة الدوحة للتنمية

تصـ ـدير

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمية، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة، بالإضافة إلى هذا الكتيب، وتتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تتويج ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية. وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ انتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد اجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات ستتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة، بالإضافة إلى هذا الكتيب، نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمثقفون

العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي لإسكوا

المحتـويـات

الصفحة

تصـدير ..... ج

مقـدمة ١

أولاً – الموضوعـات محل التفاوض ٣

ألف – الزراعة ٣
باء – النفاذ إلى الأسواق ٥
جيم – التجارة في الخدمات ٧
دال – الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ٩
هاء – التجارة والبيئة ١٢
واو – مراجعة تفاهم تسوية المنازعات ١٣
زاي – قواعد منظمة التجارة العالمية ١٦
حاء– قضايا التنفيذ ١٨
طاء – المعاملة الخاصة والتفضيلية ١٩

ثانيا – موضوعـات سنغـافورة ٢٠

ألف – نظرة عامة ٢٠
باء – الجدول الزمني ٢٠
جيم – الوضع الحالي للمفاوضات ٢٠

ثالثا – موضوعـات أخرى ٢٣

ألف– التجارة والديون والتمويل ٢٣
باء– التجارة ونقل التكنولوجيا ٢٤
جيم– التجارة الإلكترونية ٢٦
دال– الدول الأقل نموا ٢٧
هاء– الاقتصادات الصغيرة ٢٨

المراجع والمصـادر ٣٠

مقـــدمة

لا شك أن نتائج مؤتمر الدوحة أثارت جدلاً واسع النطاق ما بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول العديد من القضايا، وإن كان مؤتمر الدوحة قد نجح فيما فشل في تحقيقه مؤتمر سياتل من حيث إطلاق جولة جديدة للمفاوضات تنتهي في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لبعض الموضوعات. كما أعطت إشارة إلى مناقشة موضوعات سنغافورة والى موضوعات أخرى جديدة.

تستحوذ قضايا الزارعة بشكل خاص على درجة كبيرة من اهتمام الدول النامية والأقل نمواً بسبب أهمية هذا القطاع في اقتصادياتها، وها هى الآن تواجه تحديات كبيرة تتمثل في الدعم المحلى ودعم التصدير الموجهين بنسب ضخمة من الدول المتقدمة إلى مزارعيها، بالإضافة إلى معدلات مرتفعة من التعرفات الجمركية، بما يعيق نفاذ منتجات وصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة. هذا ولم يحدث تقدم يذكر في تلك المفاوضات. كما لم تشهد المفاوضات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية تقدماً، وهو مجال أخر يمثل أولوية للدول العربية والنامية التي تنادى بخفض وإزالة العوائق التعرفية وغير التعرفية أمام صادرات الدول النامية، خاصةً القمم التعرفية والتعرفات المرتفعة والتصاعدية التي تفرضها الدول المتقدمة على السلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية. أما بالنسبة لمفاوضات التجارة في الخدمات. فيمكن القول بأن وتيرة تقدمها تسير بخطى أسرع وأكثر هدوءاً من المسارات التفاوضية الأخرى.

كما لم تسفر المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية والصحة العامة عن انفراج، رغم حساسية هذا الموضوع لكونه يمس بشكل مباشر حياة البشر وحق الحصول على الدواء للجميع ، بما في ذلك الدول النامية والأقل نمواً. أما فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن التجارة والبيئة، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وقضايا التنفيذ، وغيرها من الموضوعات محل التفاوض، فإنها لم تتجاوب بعد مع مطالب وأولويات الدول النامية.

إن قضايا سنغافورة، وهي التجارة والإستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، بالإضافة إلى تسهيل التجارة، فتمثل موضع اهتمام الدول المتقدمة وتخضع حالياً لمناقشات في مجموعات عمل تم تشكيلها لذلك. وقد تكون هناك مفاوضات على هذه القضايا بعد المؤتمر الوزاري الخامس في حال توافر إجماع صريح وواضح على طرق المفاوضات بشأنها. وقد عكست المناقشات الجارية في مجموعات العمل وجود تحفظات ومخاوف لدى الدول النامية إزاء هذه القضايا.

كما تطرق مؤتمر الدوحة إلى موضوعات أخرى تعد ذات أهمية كبيرة لدى الدول العربية والنامية مثل التجارة وعلاقتها بالديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا، حيث تقرر تشكيل مجموعات عمل لمناقشة تلك القضايا. كما تضمن إعلان الدوحة نصوصاً حول الدول الأقل نمواً، والاقتصادات الصغيرة، والتجارة الإلكترونية.

ويتناول هذا الكتيب تسليط الضوء بإيجاز على أهم الموضوعات المطروحة في كافة القضايا سابقة الذكر، وذلك من خلال ثلاثة أجزاء: يضم الجزء الأول الموضوعات الرئيسية المدرجة على أجندة المفاوضات طبقاً لإعلان الدوحة، ويتناول الجزء الثاني موضوعات سنغافورة الأربعة، أما الجزء الثالث فيضم أبرز الموضوعات الأخرى التي تطرق إليها إعلان الدوحة.

أولاً- الموضوعات محل التفاوض

ألف- الزراعة

١- نظرة عامة

بدأت مفاوضات الزراعة، طبقا لما تنص عليه المادة ٢٠ من اتفاق الزراعة ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، في عام ٢٠٠٠ إلا أنها لم تشهد تقدما ملموسا رغم تقدم غالبية الدول الأعضاء بمقترحات شملت كافة الموضوعات محل التفاوض. وقد جاء الإعلان الوزاري للدوحة ليعطي مفاوضات الزراعة دفعة جديدة وتحديد مواعيد نهائية للانتهاء منها.

وأكد الإعلان الوزاري – والذي وضع مفاوضات الزراعة ضمن المسارات التفاوضية المدرجة في إطار الصفقة المتكاملة – على الأهداف طويلة الأجل المتفق عليها في اتفاق الزراعة من حيث إنشاء نظام تجاري عادل وقائم على آليات السوق. وقد نص الإعلان على ثلاثة موضوعات أساسية هي: النفاذ إلى الأسواق؛ وخفض الدعم المخصص للصادرات بمختلف أشكاله تمهيداً لإلغائه؛ وإجراء تخفيض جوهري للدعم المحلي ذو التأثيرات المشوهة للتجارة. كما تم إدراج المعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء أساسي في المفاوضات بشكل يخاطب الاحتياجات التنموية للدول النامية خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية.

هذا وتعد مفاوضات الزراعة الأكثر صعوبة مقارنة بالمسارات التفاوضية الأخرى، كما لم تلتزم الدول الأعضاء بالمواعيد النهائية المحددة في إعلان الدوحة بشأن التوصل إلى النماذج والأساليب التفاوضية للموضوعات الأساسية الثلاثة سابقة الذكر.

٢- الجدول الزمني

- بداية المفاوضات: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
- التوصل إلى نماذج وطرق المفاوضات: نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣(لم يتم الالتزام به)
- تقدم الأطراف المتفاوضة مسودات جداول التزاماتها بحلول الاجتماع الوزاري الخامس
- موعد انتهاء المفاوضات: ٢٠٠٥/١/١

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

(أ) النفاذ إلى الأسواق

لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خفض التعريفات. وقد طرحت على مائدة المفاوضات العديد من المقترحات التفاوضية أبرزها صيغتين. الأولى تعرف باسم "الصيغة السويسرية" وتتضمن إجراء خفض جذري للتعرفات خاصة تلك المرتفعة وأن تكون التعرفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة بحيث لا يتعدى الحد الأقصى للتعرفة على أي سلعة نسبة الـ٢٥ في المائة، وتؤيد تلك الصيغة الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز. بينما تعرف الصيغة الثانية باسم "صيغة أورجواي" وتتضمن إجراء خفض أقل نسبياً وموحد على أغلب التعريفات وهي ذات الصيغة التي استخدمت في جولة أورجواي، ويؤيدها الاتحاد الأوربي. كما طالبت الدول النامية بإعفائها من إجراء تخفيضات على بعض السلع الزراعية لحماية الأمن الغذائي والتنمية الريفية. هذا وتقدم رئيس الجلسة التفاوضية للجنة الزراعة بمسودتين في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٣ يقترح خلالهما أسلوبين مختلفين لخفض التعرفات أحدهما يخص الدول المتقدمة

والأخر يتعلق بالدول النامية. إلا أن ذلك لم يحظ بتوافق الآراء. كما تواجه المسائل الخاصة بالحصص التعرفية ومسألة الوقاية الخاصة بمواقف متباينة تعيق الوصول إلى اتفاق بشأنها.

(ب) الدعم المحلي

دارت المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع حول عدة نقاط، حيث قدمت مقترحات تقضي بفرض قيود على جميع أنواع الدعم المحلي الواردة في إطار الصناديق الثلاثة الأصفر والمتعلق بإجراءات الدعم المحلي المشوه للإنتاج والتجارة، والأخضر المتعلق بالدعم الذي لا يؤدي إلى تشوهات تجارية، والأزرق وهو الدعم المقدم إلى المزارعين للحد من الإنتاج. وترى بعض الدول وجوب عدم تعديل إطار الدعم الوارد في الصندوق الأخضر. في حين تؤكد دول أخرى أنه يتعين عليها توسيع الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر لكي تشمل أنواعا إضافية من برامج الدعم.

هذا وتطالب بعض الدول بإلغاء أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق، وتقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه. وقد أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده للتفاوض بشأن تخفيضات إضافية في أنواع الدعم الوارد في إطار الصندوق الأصفر طالما يتم الحفاظ على أنواع الدعم الواردة في إطاري الصندوقين الأزرق والأخضر.

وأشارت مسودة رئيس الجلسة التفاوضية للجنة الزراعة إلى الإبقاء على الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر مع تقوية ضوابط تقديم هذا الدعم، وخفض الدعم المقدم في الصندوق الأزرق بنسبة ٥٠ في المائة على خمس سنوات وخفض الدعم المقدم في الصندوق الأصفر بنسبة ٦٠ في المائة على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة و٤٠ في المائة على مدى ١٠ سنوات للدول النامية.

(ج) دعم الصادرات

يعد دعم التصدير من أكثر المعوقات التي تواجه التجارة الدولية في السلع الزراعية. وقد اقترحت بعض الدول، مثل الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز، إلغاءاً تاماً لكافة أشكال دعم الصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى – وعلى رأسها الاتحاد الأوربي - استعدادها للتفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل للدعم. كما أشارت العديد من الدول النامية إلى ضرورة منحها معاملة خاصة وتفضيلية حتى تتمكن من مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية التي يمكن أن تنتج من المفاوضات في مجال خفض دعم الصادرات.

وقد اقترحت مسودة رئيس الجلسة التفاوضية خفض دعم الصادرات بنسبة ٥٠ في المائة عل مدى خمس سنوات للدول المتقدمة على أن تزال نهائيا خلال ٩ سنوات، بينما يتم تخفيضه بنسبة ٥٠ في المائة على مدى عشر سنوات للدول النامية مع إزالته نهائيا خلال ١٢ سنة.

من جانب أخر ظهر توجهان رئيسيان للتعامل مع مسألة الإئتمانات التصديرية يعتمد الأول على وضع قواعد لتحديد أنواع ائتمان الصادرات الواجب إلغائها وتؤيده الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز، بينما يهدف الثاني إلى تحديد أنواع الائتمان التجاري بحيث يتم إجراء تخفيضات على الأنواع الأخرى للائتمان تماثل التخفيضات التي تجرى على ائتمان الصادرات، ويؤيده الاتحاد الأوربي وبعض الدول الأخرى.

(د) موضوعات أخرى

أكدت معظم الدول الأعضاء على أن الزراعة ليست فقط إنتاج الغذاء، لكن لها وظيفة أخرى ترتبط بالأهداف غير التجارية. وعلى الرغم من اتفاق معظم الدول على أهمية المخاوف غير المتصلة بالتجارة ووجوب طرحها والوصول لحل لها، إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الواجب اتباعه في هذا الشأن ونطاق الموضوعات محل التفاوض. فهناك العديد من المسائل المطروحة في هذا الصدد من جانب الدول الأعضاء منها البيئة والعنونة ورفاهية الحيوان والمؤشرات الجغرافية.

ومن جانب أخر، وفي إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، يوجد مجال واسع من الاتفاق بالسماح للدول النامية بمعدلات أقل من الالتزامات في مفاوضات الزراعة إضافة إلى فترات أطول للتنفيذ، مع استمرار استثناء الدول الأقل نمواً من أية التزامات جديدة بالتخفيض.

باء- النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية

١- نظرة عامة

يعد النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية أحد الموضوعات الهامة في المفاوضات التجارية الحالية في منظمة التجارة العالمية. وقد عكس ذلك الإعلان الوزاري للدوحة الذي تضمن الاتفاق على بدء مفاوضات جديدة بشأن أو، حسب الاقتضاء، إلغاء التعرفات الجمركية بما في ذلك القمم التعرفية والتعرفات المرتفعة والتعرفات التصاعدية، فضلاً عن العوائق غير التعرفية خاصة بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية. وقد أدرج الإعلان موضوع النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية ضمن إطار الصفقة المتكاملة للمفاوضات.

هذا ولم يتحقق حتى الآن توافق في الآراء حول آليات التفاوض ونماذج تخفيض التعرفات والموضوعات الأخرى ذات الصلة بهذا المسار التفاوضي.

٢- الجدول الزمني

- التوصل لتفاهم مشترك حول طـرق ونمـاذج المفاوضات: نهاية ٢٠٠٣/٣/٣١ (لم يتم الالتزام به)
- إقرار تلك الطرق أو النماذج: نهاية ٢٠٠٣/٥/٣١(لم يتم الالتزام به)
- تقرير بشأن نتائج المفاوضات: المؤتمر الوزاري الخامس
- موعد انتهاء المفاوضات: ٢٠٠٥/١/١

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

أهم المناقشات التي تمت حول الموضوعات الأساسية محل التفاوض:

(أ) تخفيض أو إلغاء التعرفات

تضمنت المفاوضات الجارية في هذا الشأن عـدة أطـر لتطـبيق التخفيضـات؛ فهنـاك إطار قائم على صيغة رياضية، مثل تخفيض المعادلة الخطية للتعرفات (linear tariff cut) والذي يتيح تخفيض التعرفات بنسب متساوية على كافة فئات المنتجات. وهناك إطار التخفيض القطاعي حيث تكون التعرفات الخاصة ببعض القطاعات إما منسقة أو ملغاة. وهناك إطار "الطلب والعرض" الذي يركز على المفاوضات الثنائية حول بند تعرفي محدد وتعمم النتائج على الدول الأعضاء كافة بناء

على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. هذا بالإضافة إلى مقترحات ومناقشات أخرى تمزج بين تلك الأطر الثلاثة.

وتطرقت المفاوضات كذلك إلى عدة موضوعات ذات صلة بهذا الإطار وهي: المنتجات المشمولة أو المستهدفة، والتي يجب أن يشملها التخفيض؛ والتعرفات المطبقة فعليا وتلك التي تم تثبيتها والالتزام بها، والتي ترى بعض الدول ضرورة تضييق الفجوة بينها؛ وتحديد سنة الأساس التي بناء عليها سيتم إجراء التخفيض؛ وسنوات تطبيق التخفيضات المقترحة، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية والأقل نموا؛ وضرورة تسهيل إطار وشكل التعرفات، ومصالح الدول المنضمة حديثا للمنظمة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية خاصة للدول الأقل نموا.

كما تضمنت المفاوضات كذلك موضوع القمم التعرفية والتعرفات التصاعدية والتعرفات المرتفعة، حيث تعتبر من أكبر المعوقات التي تواجه الدول النامية في نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.

هذا وصدر عن رئيس مجموعة التفاوض بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ مشروع وثيقة[١] تتضمن العناصر الأساسية لنماذج وآليات التفاوض وأهمها التفاوض على أساس المعادلة الخطية، وعلى أساس قطاعي، والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

وفيما يتعلق بالمعادلة، اقترح مشروع الوثيقة المعادلة التالية:

$$t_1 = \frac{B \times t_a \times t_0}{B \times t_a + t_0}$$

حيث يكون:

t_1 = المعدل النهائي المربوط على أساس القيمة (التعريفة المستهدفة)

t_o = معدل الأساس (متوسط تعريفات الأساس)

t_a = متوسط معدلات الأساس (المتوسط البسيط للتعريفة)

B = معامل بقيمة وحيدة (أو منفردة) يحدد بواسطة المشاركين في المفاوضات

إضافة إلى ذلك، تضمن مشروع الوثيقة الإلغاء القطاعي، وذلك من أجل إلغاء كافة التعرفات على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية والأقل نموا. وتم اقتراح عدد من القطاعات، وهي: الإلكترونيات والسلع الإلكترونية، والأسماك والمنتجات السمكية، والأحذية، والمنتجات الجلدية، وقطع ومكونات السيارات، والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمنسوجات والملابس. وطبقا للإلغاء المقترح، يتم التخفيض على ثلاث مراحل متساوية.

هذا ولازالت المفاوضات جارية حول مشروع الوثيقة، نظراً لتحفظ العديد من الدول على مضمونها.

(ب) <u>الحواجز غير التعرفية</u>

ركزت المقترحات المقدمة عن تخفيض أو إلغاء الحواجز غير التعرفية على أهمية تحديد تلك الحواجز حتى يمكن تحديد نطاق المفاوضات. وفي هذا الإطار، طلبت دول أعضاء من سكرتارية

---

[١] World Trade Organization: "Draft Elements of Modalities for Negotiations on Non-Agricultural Products"- TN/MA/W/35 – 16 May 2003.

المنظمة إعداد قائمة بالحواجز غير التعرفية، كما قدمت مقترحات أشارت إلى العديد من الحواجز غير التعرفية مثل التقويم الجمركي وتراخيص الاستيراد وقواعد المنشأ. كما تم اقتراح مناهج متعددة للتفاوض أبرزها أسلوب الطلب والعرض، والنهج القطاعي أو الرأسي (معالجة قطاعات محددة)، والنهج الأفقي (كافة القطاعات). كما طالبت الدول النامية بمنح أولوية لإزالة العوائق التعرفية على السلع ذات الأهمية التصديرية لها[٢].

وفيما يتعلق بالحواجز غير التعرفية التي يتم التفاوض بشأنها في فرق تفاوضية أخرى فقد تم الاتفاق على إحاطة مجموعة التفاوض بالمعلومات والتطورات والنتائج.

(جيم) السلع البيئية

بالرغم من أن موضوع السلع البيئية تتم مناقشته في لجنة التجارة والبيئة وذلك طبقا للفقرة ٣١ من إعلان الدوحة، اتفقت الدول الأعضاء على تناول هذا الموضوع أيضا في مجموعة تفاوض النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية. وأكدت المناقشات على ضرورة التنسيق مع لجنة التجارة والبيئة في هذا الشأن. وقامت سكرتارية المنظمة بإعداد ورقة إحصائية حول تجارة الدول الأعضاء في السلع البيئية، واعتمدت على القائمة المقدمة من اليابان في هذا الشأن، والتي تتشابه مع القائمة التي تم مناقشتها في لجنة التجارة والبيئة. واعترضت عدة دول، مثل الهند وماليزيا على استخدام معيار للسلع البيئية قائم على أساس "طرق الإنتاج والتصنيع".

وتناولت المفاوضات والمناقشات أهمية تخفيض أو إلغاء الحواجز التعرفية وغير التعرفية على السلع البيئية، وكذلك ضرورة معاملة السلع البيئية مثل السلع الأخرى الخاضعة للمفاوضات.

جيم- التجارة في الخدمات

١- نظرة عامة

بدأت مفاوضات التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ طبقاً للمادة ١٩ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وأصبحت المفاوضات – والمتعلقة منها بالالتزامات المحددة للتحرير - جزءاً من الصفقة المتكاملة التي نصت عليها "أجندة الدوحة للتنمية".

ويوجد مساران أساسيان للمفاوضات. يتعلق الأول بالمفاوضات الخاصة بمزيد من التحرير في تجارة الخدمات والتي تسمى بمفاوضات الطلب والعرض. أما المسار الثاني، فيتعلق بالمفاوضات الخاصة بوضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة في الخدمات، وتشمل موضوعاته كل من القواعد المحلية وآلية الوقاية الطارئة والمشتريات الحكومية والدعم.

هذا وتعد مفاوضات التجارة في الخدمات بصفة عامة أقل المسارات التفاوضية التي تشهد خلافات بين الدول الأعضاء نظراً لوضوح البعد التنموي في تحرير التجارة في الخدمات والطبيعة المرنة للمفاوضات وحق الدول في اختيار القطاعات الخدمية التي تلتزم بتحريرها سواء كلياً أو جزئياً. وإن كان الترابط القائم بين كافة المسارات التفاوضية قد يحول دون التوصل إلى اتفاق حول التجارة في الخدمات في حالة استمرار تأزم الموقف في المسارات الأخرى.

---

(٢) The International Center for Trade and Sustainable Development and the International institute for Sustainable Development: “Market Access for Non-Agricultural Products” – February 2003

٢- الجدول الزمني

- موعد تقديم الطلبات الأولية لالتزامات التحرير: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ (كموعد مبدئي).
- موعد تقديم العروض الأولية لالتزامات التحرير: ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ (كموعد مبدئي).
- موعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالتزامات التحرير: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

(أ) المسار الأول

أخذ المسار الأول للمفاوضات بعدين رئيسيين. يتصل البعد الأول بمفاوضات الطلب والعرض وهو الركن الأساسي لمفاوضات التجارة في الخدمات والذي يدخل في إطار الصفقة المتكاملة. وقد قدمت العديد من الدول الأعضاء طلبات مبدئية إلى بعضها البعض سعياً نحو الحصول على التزامات من شركائها التجاريين بمزيد من التزامات بالتحرير في القطاعات الخدمية المختلفة بمستويات متباينة، وبالتالي زيادة فرص نفاذ صادراتها الخدمية إلى الأسواق. وقد تركزت أغلب الطلبات المقدمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة على فتح الأسواق أمام النمط الرابع لتوريد الخدمات وهو انتقال الأشخاص الطبيعيين، وهو أمر يحتل أولوية كبيرة لدى الدول النامية لتمتعها بمزايا نسبية في مجال انتقال العمالة الماهرة. أما الطلبات المقدمة من الدول المتقدمة فقد شملت التحرير الكلي والجزئي لأغلب القطاعات الخدمية. وبدءاً من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، بدأت الدول الأعضاء في تقديم عروضها الأولية رداً على الطلبات التي تلقتها خلال المفاوضات. هذا ومن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة حلقة متصلة من تقديم مزيد من الطلبات وإعداد عروض جديدة أو معدلة حتى أواخر عام ٢٠٠٤.

أما البعد الثاني فيتعلق بثلاثة أمور رئيسية ذات صلة وثيقة بمفاوضات الطلب والعرض، ويتم مناقشتها دورياً في مجلس التجارة في الخدمات وهي:

- تقويم تجارب الدول الأعضاء في تحرير التجارة في الخدمات، حيث قامت بعض الدول بعرض تقويمها في هذا الشأن أمام المجلس، منها دول نامية والتي خلصت إلى أهمية التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. وكانت بعض الدول النامية قد طالبت بضرورة عدم البدء في مفاوضات التحرير إلى حين الانتهاء من عملية التقويم، إلا أن ذلك قوبل بالرفض من الدول المتقدمة.

- كيفية التعامل مع إجراءات التحرير الذاتي أو الطوعي للتجارة في الخدمات (وهي تلك الإجراءات التي اتخذتها أي من الدول الأعضاء بشكل انفرادي وخارج إطار مفاوضات التجارة في الخدمات بالمنظمة). وقد تم التوصل إلى نماذج وآليات التفاوض في هذا الشأن وفقاً لوثيقة أصدرها رئيس الجلسات التفاوضية لمجلس التجارة في الخدمات، والتي تضمنت نصوصها مراعاة إجراءات التحرير الذاتي للدول الأعضاء، بما في ذلك الدول النامية والأقل نمواً، خلال المفاوضات الخاصة بالتزامات التحرير.

- المبادرات الخاصة بالتصنيف، من حيث تحديث وإعادة تحديد التصنيفات الدولية المعتمدة بشأن بعض القطاعات الخدمية. وما زالت المقترحات المقدمة في هذا الشأن قيد المناقشة.

على صعيد أخر، يقوم مجلس التجارة في الخدمات ببحث وضع نماذج وآليات للتعامل مع الدول الأقل نمواً خلال المفاوضات الخاصة بالتزامات التحرير، وذلك وفقاً للتكليفات الواردة بهذا

الشأن في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وقد قدمت الدول الأقل نمواً مقترحات تركزت على ضرورة إعفائها من تلقى طلبات لزيادة التزاماتها الحالية في مجال تحرير قطاعاتها الخدمية أو تضييق تلك الطلبات إلى أقل نطاق ممكن، بالإضافة إلى منحها نفاذ أكبر للأسواق فيما يتعلق بصادراتها الخدمية التي تتمتع فيها بميزات نسبية. كما تطرقت المقترحات إلى المساعدات الفنية وبناء القدرات.

(ب) المسار الثاني

ينقسم المسار التفاوضي الثاني لتحرير التجارة في الخدمات إلى قسمين. يتعلق القسم الأول بالمفاوضات الخاصة بوضع المبادئ اللازمة لثلاثة أنواع من القواعد المحلية الخاصة بالخدمات، وهي متطلبات الترخيص وشروط وإجراءات الأهلية والمعايير الفنية . وعلى الرغم من البطء الذي شهدته تلك المفاوضات خلال الفترة الماضية ، إلا أنه بدأ يشهد تقدماً بعض الشيء في ظل اقتناع الدول النامية بأهمية مسألة القواعد المحلية وضمان عدم استخدامها كعوائق غير لازمة أمام صادراتها الخدمية.

أما القسم الثاني لهذا المسار التفاوضي فيتعلق بالمفاوضات الخاصة بإمكانية وضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة في الخدمات فيما يتعلق بثلاثة موضوعات هي:

أ- آلية الوقاية الطارئة: وبمقتضاها يتم إعطاء الدولة الحق في سحب إحدى أو بعض التزاماتها بصفة مؤقتة نتيجة تعرض قطاعها الخدمي لضرر مفاجئ ، على أن يتم ذلك وفق شروط وإجراءات متفق عليها . ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق رغم مرور سبعة أعوام من المفاوضات خاصةً وأن نص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لا يلزم الأطراف المتفاوضة بضرورة التوصل إلى مثل هذه الآلية . وقد تم تحديد موعد جديد للتوصل إلى نتيجة للمفاوضات وهو ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

ب- المشتريات الحكومية: وقد جاء نص الاتفاقية غير ملزم بالتوصل إلى نتائج محددة في هذا المجال . ونظراً لحساسية الموضوع واستثناء المشتريات الحكومية، وفقاً لنصوص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، فقد تركزت المناقشات الجارية بهذا الشأن في المنظمة على الموضوعات الخاصة بالشفافية.

ج- الدعم: حيث تجرى مفاوضات لبحث إمكانية وضع أيـة مبادئ لازمة لتفادى أشكال الدعم ذات التأثير السلبي على التجـارة في الخدمات . ويخضع الدعم بالفعل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والشفافية، ولعل ذلك من أسباب بطء سير المفاوضات في هذا المجال وعدم تمتعه باهتمام نسـبى كبير.

دال- الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

١- نظرة عامة

جاء الإعلان الوزاري المنفصل الصادر عن مؤتمر الدوحة ليعًرف بالمشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وخاصة تلك التي تتعلق بالصحة العامة والاستخدام الفعال للتراخيص الإجبارية للحصول على الدواء بالنسبة للدول التي لا تملك قدرات تصنيعية كافية في قطاع الدواء أو التي تفتقر إلى القدرات التصنيعية. وطالب الإعلان الوزاري مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة بوقت لا يتجاوز نهاية ٢٠٠٢ .

كما تعد "المؤشرات الجغرافية" من المسائل الهامة التي تطرقت إليها أجندة الدوحة للتنمية، وانعكست في المناقشات التي تجري في مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، حيث يتم التفاوض حول تأسيس نظام متعدد الأطراف للمؤشرات الجغرافية الخاصة بالأنبذة والمشروبات الروحية في جلسات خاصة بالمجلس كما أوصى به الإعلان الوزاري. كما أشارت أجندة الدوحة إلى مسألة تمديد نطاق الحماية للمؤشرات الجغرافية لتشمل سلع غير الأنبذة والمشروبات الروحية.

كذلك نصت أجندة الدوحة للتنمية على مراجعة المادة ٢٧-٣ (ب) من الاتفاقية، ومنها المسائل الخاصة بحماية المعارف التقليدية والفولكلور والعلاقة بين اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاقية حماية التنوع البيولوجي.

٢- الجدول الزمني

- موعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالفقرة السادسة لإعلان الدوحة والمتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (لم يتم الالتزام به).

- موعد اختتام المفاوضات المتعلقة بنظام الإخطارات المتعدد الأطراف والمتصل بالنبيذ والمشروبات الروحية: الاجتماع الوزاري الخامس.

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

(أ) الصحة العامة

في ضوء التكليف الوارد بالفقرة السادسة من الإعلان الوزاري، قام رئيس مجلس اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بوضع مسودة لأهم النقاط المعنية بإيجاد حلول لمسألة التراخيص الإجبارية تتركز على نطاق هذه التراخيص سواء من حيث الأدوية أو الأمراض، وكذلك معايير الاستفادة، وطريقة عرض العلامات التجارية.

وقد شهدت المناقشات والمفاوضات التي جرت في مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بالمنظمة انقساماً في المواقف والآراء بين الدول المتقدمة والنامية، بل وما بين الدول المتقدمة نفسها، بشأن كيفية معالجة الصعوبات التي يمكن أن تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة والتي تملك قدرات تصنيعية ضئيلة – أو تلك التي لا تملك تلك القدرات نهائياً – في الاستخدام الفعال للترخيص الإجباري بموجب اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

ومنذ بدء المفاوضات الجارية في هذا الصدد، قدمت خمسة مقترحات تفاوضية من جانب الدول الأعضاء إلى مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وعكست تلك المقترحات مختلف المواقف والتوجهات الرئيسية بشأن مشكلة التراخيص الإجبارية سابقة الذكر وأفضل الوسائل الممكنة لحلها. وساهمت الدول المتقدمة بمقترحين من المقترحات الخمسة وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت دول نامية بثلاثة مقترحات (مقترح من مجموعة من الدول النامية، ومقترح من المجموعة الأفريقية، ومقترح من دولة الإمارات العربية المتحدة).

وعكست المقترحات الخمسة تباين الآراء حول الفقرة ٦ من الإعلان الوزاري المنفصل. ففي الوقت الذي يتفق فيه كافة الأعضاء على ضرورة مساعدة الدول التي تواجه أزمات في مجال الصحة العامة وتفتقر إلى القدرات التصنيعية لمواجهتها أو تلك التي لا تملك مثل هذه القدرات، إلا أنها تختلف حول كيفية مواجهة هذه المشكلة. كما انتقدت الدول النامية، والأفريقية منها، المحاولات

الرامية إلى وضع تفسير أكثر محدودية للنصوص ذات الصلة بالدواء في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك شروط منح التراخيص الإجبارية. وطالبت مقترحات هذه الدول بضرورة عدم تحديد الأمراض التي يشملها الحل المقترح للمشكلة، وأن يعود تحديد القدرة الإنتاجية إلى الدولة المعنية ذاتها، وهذا يختلف عما اقترحته الدول المتقدمة من ضرورة تحديد الأمراض والدول المستفيدة من الحل المقترح.

ومن أجل التوصل إلى قرار من المجلس في هذا الشأن في الموعد المحدد، تقدم رئيس المجلس بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بمشروع قرار حول الفقرة ٦ من الإعلان الوزاري، تتضمن – من وجهة نظر رئيس المجلس – حلا وسطاً للخلافات المثارة من خلال عدة نقاط تتعلق بتحديد المنتجات الصيدلانية التي يشملها النظام، والدول المستوردة والمصدرة، وشروط تنظيمية لضمان أحقية الدول المستوردة والمصدرة للاستفادة من النظام الجديد، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية مواجهة تلك الأزمات من خلال تعزيز وتطوير القدرات التصنيعية لتلك الدول ونقل التكنولوجيا إليها.

هذا ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار نتيجة معارضة عدد قليل من الدول المتقدمة، مما دعا الدول النامية وبعض الدول المتقدمة إلى الإعراب عن خيبة أملها لعدم التوصل لإجماع بين الدول الأعضاء، وبناء على هذا لم يتقدم مجلس الجوانب التجارية بقراره في هذا الشأن إلى المجلس العام في الموعد النهائي المحدد.

(ب) المؤشرات الجغرافية

تضمنت أعمال الجلسات الخاصة لمجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مفاوضات حول المقترحات المقدمة بشأن نظام التسجيل المتعدد الأطراف للمشروبات الروحية والنبيذ ومطالب بعض الدول بضرورة تمديد الحماية تحت المادة ٢٣ لتشمل منتجات غير المشروبات الروحية والنبيذ.

وفي وثيقة للمجلس بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تم توضيح التعريف بالمؤشرات الجغرافية، وأهليتها لشمولها في النظام، والغرض من نظام التسجيل والإخطار، والدول التي ستشارك في هذا النظام.

قدمت جمهورية مصر العربية ضمن عدد من الدول اقتراحاً في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، أوضح عدم كفاية الحماية المقررة في المادة ٢٢ من اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على المؤشرات الجغرافية لمنتجات غير متصلة بالنبيذ والمشروبات الكحولية. وأشار الاقتراح إلى أن النص على مستويين مختلفين من الحماية في الاتفاقية يعد تمييزاً بين المشروبات الروحية وباقي المنتجات الأخرى وهو ما ليس مبرراً. وقد أكد التقرير على أهمية حماية المؤشرات الجغرافية للدول الأعضاء في ظل نظام المنافسة الحرة في الأسواق العالمية.

(ج) المعارف التقليدية والفلكلور

تناولت المناقشات الدائرة في هذا الإطار عدة قضايا منها الحاجة إلى حماية دولية للمعرفة التقليدية والفلكلور، والمنتديات الدولية الأقرب لمعالجة هذا الشأن. ودارت المناقشات حول حماية المعارف التقليدية في إطار براءة الاختراع، والاستفادة المشتركة.

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي

تركزت المناقشات حول نقطتين أساسيتين، هما: إذا كان هناك تعارض بين الاتفاقيتين وما إذا كانت هناك طريقة للتأكيد على تطبيق الآليتين بطريقة تبادلية وغير تعارضية، وما هي هذه الطريقة؟ كما تناولت المناقشات في هذا الإطار قابلية المواد الجينية للحماية في إطار براءة الاختراع، والعناصر الواجب توافرها في هذا الشأن. وفي تناول العلاقة بين الاتفاقيتين تم التطرق إلى مبدأ الموافقة المسبقة ومشاركة الفوائد، والتي تشترطه اتفاقية التنوع البيولوجي.

هاء- التجارة والبيئة

١- نظرة عامة

اتفق الوزراء خلال مؤتمر الدوحة على بدء مفاوضات بشان التجارة والبيئة لتتناول دراسة العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والموجبات التجارية المحددة الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛ وإجراءات تبادل المعلومات بين أمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية؛ ومعايير منح صفة المراقب؛ وتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية. كما اتفق على مواصلة عمل لجنة التجارة والبيئة فيما يتعلق بآثار التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، والنصوص ذات الصلة بالتجارة والبيئة في اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية ومتطلبات العنونة Labelling للأغراض البيئية. علما بأن موضوع التجارة والبيئة يدخل ضمن إطار الصفقة المتكاملة التي تم الاتفاق عليها في أجندة الدوحة للتنمية.

وتجرى المفاوضات في اجتماعات خاصة للجنة التجارة والبيئة. وقد تم عقد خمسة اجتماعات رسمية حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣. وتركزت معظم المناقشات والمقترحات حول الفقرة ٣١ (١) من الإعلان الوزاري، كما قدمت بعض الدول، ومنها قطر والسعودية، مقترحات حول الفقرة ٣١- ٣.

٢- الجدول الزمني

- موعد تقديم تقرير من اللجنة بشأن تطور المفاوضات: المؤتمر الوزاري الخامس
- موعد انتهاء المفاوضات: ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

عكست المفاوضات والمناقشات التي تمت في لجنة التجارة والبيئة مدى تعقد الموضوعات محل التفاوض. ولا تزال المفاوضات في بداية الطريق، حيث هناك حاجة إلى إطار تعريفي ومزيد من التنسيق الفعال ما بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية للبيئة. ورغم وجود تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية في هذا الإطار، كان هناك اتفاق واضح على بعض النقاط.

وتركزت مقترحات ومداخلات الدول المتقدمة على أهمية وضع الاعتبارات البيئية في التزامات منظمة التجارة العالمية وفي المفاوضات المستقبلية؛ وأهمية العلاقة بين الموجبات التجارية المحددة الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين النظام التجاري العالمي؛ واختبار مدى توافق متطلبات العلامات البيئية مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ وإجراء مراجعات بيئية على المستوى القومي لأثر السياسات والاتفاقيات التجارية.

بينما تركزت مقترحات ومداخلات الدول النامية على: آثار الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق؛ وصادرات السلع المحظور تداولها محلياً؛ وخفض العوائق التعرفية على السلع والخدمات البيئية.

وتتمثل نقاط الاتفاق بين الدول المتقدمة والنامية في التأكيد على أهمية تحرير التجارة من أجل التنمية المستدامة؛ والتأكيد على مبدأ المكاسب المشتركة win-win situation خاصة بالنسبة لقطاعات الزراعة، والأسماك، والخدمات البيئية، بالإضافة إلى باقي القطاعات؛ وكذلك التأكيد على أهمية عمل كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية.

أما نقاط التباين فتتمثل في تأكيد الدول المتقدمة على تطبيق معايير بيئية ذات مستوى مرتفع، وتعزيز دور المبادئ البيئية، مثل مبدأ الوقاية، في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتخوف الدول النامية من تأثير التطبيق الخاطئ لمبدأ الوقاية على قدرتها في النفاذ إلى الأسواق. وتأكيد الدول النامية على وجوب أن تعكس المعايير البيئية الأوضاع البيئية والتنموية في الدول المطبقة لها استنادا إلى المبدأ الحادي عشر من إعلان ريو، وضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، وهو المبدأ السابع من إعلان ريو، إذ تخشى الدول النامية من لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية تعيق صادرات الدول النامية. كما ترى أن العلامات البيئية قد تكون في بعض الأحيان أحد المعوقات البيئية التي تقلل من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية وتفقدها في بعض الأحيان ميزاتها التنافسية.

وبوجه عام لم يحدث تقدم يذكر في المفاوضات الحالية على التجارة والبيئة.ولا زال هناك تباين في الآراء بين الدول الأعضاء وذلك حتى وقت إعداد هذه الورقة.

واو- مراجعة تفاهم تسوية المنازعات

١- نظرة عامة

كلف المؤتمر الوزاري في مراكش ١٩٩٤ الدول الأعضاء بإجراء مراجعة لتفاهم تسوية المنازعات خلال ٤ سنوات من نفاذ اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية (بداية من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). في هذا الإطار، عقد جهاز تسوية المنازعات عدة مناقشات بناء على المقترحات والقضايا التي أثارها الأعضاء؛ إلا أنه لم يصل إلى توافق في الآراء. وجاء إعلان الدوحة الوزاري ليطالب الدول الأعضاء بإجراء مفاوضات تهدف إلى تحسين وتوضيح التفاهم بشأن تسوية المنازعات خلال فترة لا تتجاوز أيار/مايو ٢٠٠٣ (تم تمديده إلى أيار/مايو ٢٠٠٤). وقام الإعلان باستثناء مراجعة التفاهم حول تسوية المنازعات من مبدأ (الحزمة الواحدة)، بحيث تدخل نتائج المفاوضات حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. هذا وقد تخطت المفاوضات الموعد النهائي المحدد دون التوصل إلى توافق في الآراء.

٢- الجدول الزمني

موعد الانتهاء من المفاوضات آيار/مايو ٢٠٠٣ (لم يتم الالتزام به)

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

بدأت المفاوضات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من خلال جلسات خاصة لجهاز تسوية المنازعات. وبلغ عدد المقترحات المقدمة، حتى مارس ٢٠٠٣، ٢٥ مقترحاً، منها ٥ مقترحات لدول

متقدمة[٣]. ولم تصل المفاوضات حتى الآن إلى تحديد واضح للنقاط التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها، إلا أنه كان واضحا اتفاق الدول الأعضاء على أهمية التحسين والتوضيح من اجل التعزيز والتأكيد على الطبيعة العادلة ومتعددة الأطراف لجهاز تسوية المنازعات. وتناولت المفاوضات عدة نقاط، هي:

(أ) قضية التسلسل "sequencing"

تناولت العديد من المقترحات قضية "التسلسل"، والتي تعد أحد النقاط الهامة بالنسبة للدول الأعضاء، حيث ترى دول عدة تعديل النصوص الواردة في تفاهم تسوية المنازعات والخاصة بتسلسل التدابير التي تتخذ في حالة عدم الامتثال لقرارات جهاز تسوية المنازعات. واتفق من حيث المبدأ على أهمية ولاية المنظمة في تحديد ما إذا كان هناك تنفيذ سليم للقرارات وعدم ترك الموضوع للأطر الثنائية، وذلك قبل تعريف التعويضات وكيفية تعليق التنازلات. وأشارت المقترحات إلى وجوب إعطاء وقت كاف قبل التصريح بتعليق الالتزامات من قبل جهاز تسوية المنازعات، وإن اختلفت الآراء حول تحديد الوقت الملائم للامتثال للقرارات[٤].

(ب) عمل جهاز الاستئناف

لم تسفر المناقشات في هذا الشأن عن توافق في الآراء، حيث تباينت المواقف حول المقترح المشترك المقدم من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي (والذي أيدته الهند وماليزيا، وعارضه الاتحاد الأوروبي وكندا والبرازيل) بشأن عمل جهاز الاستئناف[٥] والذي يتناول إمكانية قيام جهاز الاستئناف بتقديم تقارير انتقالية حتى يكون هناك مجال لأخذ ملاحظات الأطراف على هذا التقرير في الاعتبار قبل إصدار التقرير النهائي؛ وأن يسمح للأطراف في حالة الموافقة المتبادلة بإلغاء النتائج غير الضرورية من التقرير النهائي قبل صدوره؛ ويسمح لجهاز تسوية المنازعات باعتماد جزئي لتقارير جهاز الاستئناف؛ وأن يحق للأطراف في حالة الموافقة المتبادلة إيقاف إجراءات الجهاز الاستئنافي أو التحكيم. وأوضحت الدول المعارضة أن من شأن المقترح التقليل من استقلالية جهاز تسوية المنازعات وجعله في إطار ثنائي، مما يهدد مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف.

(ج) آلية تكوين فريق التحكيم

اختلفت الآراء كذلك حول آلية تكوين فرق التحكيم. فقد اقترح الاتحاد الأوربي التحول من فرق التحكيم المنشأة لغرض خاص (ad hoc) إلى فرق تحكيم دائمة واقترح تكوين خبراء تحكيم من ١٥ –٢٤ محكم ذو كفاءة عالية، مؤكدا على أن هذا التغيير سيؤدي إلى تحكيم أفضل وإجراءات سريعة[٦]؛ في حين اقترحت دول أخرى، مثل تايلاند واليابان[٧]، تعديل الفقرة ١ من المادة ١٧ لزيادة عدد المحكمين لتأكيد فاعلية العمل. وقد رفضت بعض الدول، مثل كندا، مقترح الاتحاد الأوربي، واقترحت بدلا منه تحويل القائمة الإرشادية الحالية إلى قائمة خبراء تتضمن عناصر اختيار دقيقة[٨]. واقترحت الدول الأقل نموا[٩] تعديل الفقرة ١٠ من المادة ٨ بحيث تسمح بأن يكون أحد أعضاء فريق

---

(٣) هي: الاتحاد الأوربي، واستراليا، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان.

(٤) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Review of the Dispute Settlement Understanding" - February 2003

(٥) World Trade Organization: TN/DS/W/28 – 23 December 2002

(٦) World Trade Organization: TN/DS/W/1 13 March 2002

(٧) World Trade Organization: TN/DS/W/2, 20 March 2002 and TN/DS/W/22, 28 October 2002 respectively

(٨) World Trade Organization: TN/DS/W/41- 24 January 2003

(٩) World Trade Organization: TN/DS/W/37 – 22 January 2003

التحكيم على الأقل من الدول النامية أو الأقل نموا حين يكون النزاع بين أحد الدول النامية أو الأقل نموا وأحد الدول المتقدمة[٢٠].

(د) الأطراف الثالثة

تم الاتفاق على الحاجة إلى المزيد من المناقشات بشأن موضوع تعزيز حقوق الأطراف الثالثة. وأعربت بعض الدول عن تخوفها من أن تؤدي زيادة تلك الحقوق إلى تعقيد الإجراءات وإعطاء غير أطراف النزاع تأثير غير ضروري على لجنة الخبراء أو الجهاز الاستئنافي. ومثال المقترحات المقدمة في هذا الشأن الورقة المقدمة من كوستاريكا والتي تتضمن منح الأطراف الثالثة فرصة للتحدث أمام فريق التحكيم، وتقديم مذكرات مكتوبة، وأن يحضروا كافة مراحل الإجراءات، وان يتاح لهم حق الإطلاع على كافة المستندات والمعلومات المقدمة[١١]. كما اقترحت المجموعة الأفريقية ألا يشترط على الطرف الثالث تبرير المصلحة التجارية أو الاقتصادية، وأن يسمح للدول النامية بأن تكون أطراف ثالثة في كافة مراحل النزاع[١٢].

(هـ) صديق المحكمة (amicus briefs)

اختلفت الآراء بين الدول المتقدمة والدول النامية حول ما يتعلق بمبدأ قبول ملخصات "صديق المحكمة". حيث يقترح الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أن لفريق التحكيم والجهاز الاستئنافي الحق في قبول الملخصات المقدمة من أفراد أو مؤسسات ليست طرفاً في النزاع، إلا أن معظم الدول النامية رفضت هذا المقترح والذي قد يؤدي إلى سوء استخدامه من قبل أي طرف للتأثير على النزاع[١٣]. كما تناولت مداخلات الدول النامية ضرورة وضع أسس لأحكام المادة ١٣ من مذكرة التفاهم والتي تعطي الحق لفريق التحكيم في التماس المعلومات، حيث أنها تضفي فاعلية مرنة على سلطة الاجتهاد لفريق التحكيم.

(و) الشفافية

اختلفت أراء الدول المتقدمة والنامية حول الشفافية، ومثال ذلك معارضة العديد من الدول النامية لمقترح الولايات المتحدة بفتح جلسات استماع تسوية المنازعات أمام العامة ونشر المذكرات والملخصات (briefs)[١٤]، مشيرةً إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة التعقيد ولا يتفق مع طبيعة المنازعات[١٥].

(ز) التعويضات

تطرقت المناقشات إلى مسألة التعويضات والتي توليها الدول النامية أهمية كبيرة، حيث أثارت العديد من هذه الدول المشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بالتعويضات في حالة عدم الامتثال لقرارات تسوية المنازعات. فقد اقترحت مجموعة الدول الأقل نموا جعل التعويضات المستحقة في حالة عدم الامتثال للقرارات إلزامية[١٦]. كما اقترحت المكسيك إضافة نص يتناول "التعويضات التفاوضية" (negotiable remedies) ويسمح للدول النامية بالتفاوض لتحويل حقها في تعليق التنازلات

---

(١٠) World Trade Organization: TN/DS/W/17 – 9 October 2002

(١١) World Trade Organization: TN/DS/W/12 – 10 October 2002

(١٢) World Trade Organization: TN/DS/W/15 – 25 September 2002

(١٣) World Trade Organization: TN/DS/W/25 – 27 November 2002

(١٤) World Trade Organization: TN/DS/W/13 – 22 August 2002

(١٥) World Trade Organization: TN/DS/W/25 – 27 November 2002

(١٦) World Trade Organization: "Communication from the LDCs group", TN/DS/W/17 - 9 October 2002.

إلى عضو ثالث[١٧]. واقترحت المجموعة الأفريقية "تعويض إلزامي مالي مدفوع ومعلق باستمرار" حتى انتهاء الإجراءات المطبقة من الدولة المتقدمة والغير متوافقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية. كما تضمن المقترح الأفريقي حق الأعضاء في التعليق الجماعي للتنازلات في مواجهة دولة متقدمة تطبق إجراءات غير متوافقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية ضد دول نامية[١٨].

(ح) المعاملة الخاصة والتفضيلية

كما تقدمت الدول النامية بمقترحات[١٩] تدور حول المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في مذكرة تفاهم تسوية المنازعات، بحيث يكون هناك مراعاة خاصة وإلزامية لمشاكل واحتياجات الدول النامية خلال المشاورات. ولقد اقترحت المجموعة الأفريقية تقديم المعونة الفنية الملائمة للدول النامية من اجل مواجهة المصاعب والمشاكل التي تواجهها، مثل نقص الموارد المالية والبشرية[٢٠]. كما اقترحت عدد من الدول أن تلتزم الدول المتقدمة بسداد التكاليف القانونية والتكاليف الأخرى ذات الصلة بالنزاع التي تتكبدها الدولة النامية، في حالة كون الدول المتقدمة مخالفة لالتزامات منظمة التجارة العالمية أو فشلت في إثبات ادعائها على دولة نامية.

زاي- قواعد منظمة التجارة العالمية

١- نظرة عامة

وافق المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة في الدوحة على بدء مفاوضات تهدف إلى توضيح وتحسين النصوص والضوابط التنظيمية في الاتفاقات الخاصة بتنفيذ كل من المادة السادسة من اتفاقية الجات ١٩٩٤ (مكافحة الإغراق) والإجراءات المتعلقة بالدعم والإجراءات التعويضية، بما لا يخل بمبادئ وأهداف تلك الاتفاقيات، ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية والأقل نمواً.

كما أشار إعلان الدوحة إلى أن المفاوضات سوف تشمل توضيح وتحسين نصوص وأحكام المنظمة فيما يتعلق بكل من دعم قطاع صيد الأسماك والاتفاقيات التجارية الإقليمية مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد التنموية لتلك الاتفاقيات.

هذا وتم تضمين موضوع المفاوضات الخاصة بقواعد المنظمة في إطار الصفقة المتكاملة (الحزمة الواحدة) المتفق عليها في اجتماع الدوحة.

٢- الجدول الزمني

- موعد بحث التقدم المحرز: المؤتمر الوزاري الخامس
- موعد انتهاء المفاوضات: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

أ- مكافحة الإغراق

---

(١٧) World Trade Organization: Joint proposal (TN/CTD/W/2) – 20 March 2002, and India's individual proposal (TN/CTD/W/6) – 16 May 2002

(١٨) World Trade Organization: Proposal by the African Group, TN/DS/W/15 – 25 September 2002

(١٩) هي: كوبا، وجمهورية الدومينيكان، ومصر، وهندوراس، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، وموريشيوس، وباكستان، وسيريلانكا، وتنزانيا، وزيمبابوي (TN/CTD/W/2)

(٢٠) World Trade Organization: Proposal by the African Group, TN/DS/W/15 – 25 September 2002

طرحت أمام المجموعة التفاوضية حول قواعد المنظمة الكثير من المقترحات حول مسألة مكافحة الإغراق بشكل فاق أية موضوعات أخرى محل التفاوض خاصة مما يطلق عليهم "**بأصدقاء التفاوض حول مكافحة الإغراق**". وتناولت المقترحات: توضيح القواعد والتعريف الخاص بالمنتج قيد البحث، والمنتجات الموازية والضرر المحلي، والواردات المغرقة، وتحديد القيمة العادية، وحساب سعر التصدير، وشروط عدم احتساب سعر التصدير، والتقويم التراكمي للواردات، وقاعدة الأخذ بالسعر الأقل، والإخطار العام، والمدة الزمنية للاستقصاء حول حدوث الإغراق، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بمكافحة الإغراق.

وأشارت الولايات المتحدة في مقترح لها إلى الإجراءات العادلة والمنصفة، والشفافية في الإجراءات التعويضية لمكافحة الإغراق، والمحافظة على فعالية قواعد الحماية، وعدم فرض جهاز تسوية المنازعات التزامات على السلطات المحلية ليست ضمن الاتفاقية.

وعرض الاتحاد الأوروبي ورقة مبنية على اقتراح من قبل الدول النامية حول تعديل الفقرة ١ من المادة ٩ من اتفاقية مكافحة الإغراق والتي تتعلق بمسألة فرض تعرفة لمنع الإغراق وتحديد مستوى التعرفة المفروضة، بحيث تعدل المادة بغية تطبيق قاعدة "التعرفة الأقل". كما أثار ضرورة تخفيض تكلفة استقصاءات البحث في مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية.

(ب) الدعم والإجراءات التعويضية

ركزت نصف المقترحات المقدمة تقريباً بشأن اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية على تحسين شروط الإجراءات التعويضية وتوضيحها، فيما ركز النصف الآخر على أنواع الدعم.

واقترحت الهند تعديلات تؤدي إلى فرض إجراءات تعويضية عندما يكون حجم الواردات من قبل الدولة النامية اقل من ٧ في المائة من مجموع واردات الدولة. ومن ضمن التعديلات المقترحة رفع مستوى المعونات غير المتصلة بالإجراءات التعويضية إلى ٣ في المائة من واردات الدول النامية، وإعفاء الدول النامية من حظر منح دعم مشروط باستخدام المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة.

وأوضحت الولايات المتحدة انه ليس من الضروري التطرق إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في شروط الاتفاقية إذ أن هناك معالجة كافية، وان توسيعها من اجل تحفيز النمو ورفع مستوى حصة التجارة عالميا لتلك الدول غير مبرر. وانه من الضروري الاحتفاظ بما ورد في شروط منظمة التجارة العالمية من حيث التزام الدول بمنع دعم الصادرات.

وأشارت دول نامية منها البرازيل إلى مسألة استخدام المعايير المتبعة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحديد أي من الصادرات تتوافق مع اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية.

وتم طرح عدة مقترحات بشأن مسألة الدعم المقدم لقطاع صيد الأسماك، سواء من جانب الدول المؤيدة له أو المناوئة. وتناولت المقترحات المسائل الخاصة بأثر هذا الدعم على تلوث البيئة، والممارسات المشوهة للتجارة، ومدى ملائمة نصوص اتفاقيات الدعم والإجراءات التعويضية مع دعم قطاع الأسماك، فضلاً عن تصنيف الفئات المختلفة لهذا النوع من الدعم.

(ج) اتفاقيات التجارة الإقليمية

قاربت المناقشات الخاصة بتحديد الموضوعات محل التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الإقليمية على الانتهاء. ويتم بشكل مواز إجراء مشاورات حول المسائل المتعلقة بالشفافية في تلك الاتفاقيات.

وأظهر عدد من الدول الأعضاء أهمية "الإخطار" عن اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى المنظمة. كما ركز مقترح الاتحاد الأوروبي على البعد التنموي لبعض الاتفاقيات، والمسائل المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفصيلية. كما تطرق المقترح إلى أهمية تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بمراجعة الاتفاقيات في أجهزة المنظمة.

وتركز جانب كبير من المناقشات مدى انسجام المسائل المتعلقة بالتعرفات الجمركية وقواعد المنشأ من اتفاقيات التجارة الإقليمية مع قواعد المنظمة.

حاء - قضايا التنفيذ

١- نظرة عامة

أثيرت قضايا التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩، وتعد إحدى أولويات الدول النامية. وقد اعتمد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة قراراً بالتفاوض حول قضايا التنفيذ لإيجاد حلول لها، وتم تحديد مواعيد متفرقة لتقديم تقارير حول تلك القضايا. ولكن لم يتم التوصل بعد إلى تقدم في تلك المفاوضات نظراً لتعقدها وتولي العديد من لجان ومجالس المنظمة التفاوض حولها، كل في مجاله، مما يخلق صعوبة في تقويم الوضع الحالي للمفاوضات.

٢- الجدول الزمني

- موعد قيام كل من مجلس التجارة في السلع ولجنة الدعم والإجراءات التعويضية ولجنة التجارة والتنمية بالتقدم بتقارير إلى المجلس العام: ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

- موعد قيام اللجنة المعنية بمكافحة الإغراق بالتقدم بتقرير إلى المجلس العام: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

- موعد قيام كل من لجنة التقويم الجمركي ولجنة النفاذ إلى الأسواق بالتقدم بتقريرها إلى المجلس العام: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

- موعد قيام مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بتقديم تقريره: الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

على الرغم من تعدد الموضوعات محل التفاوض، فإن جزءاً بسيطاً من القضايا والشؤون المتصلة بالتنفيذ تمت مناقشته واتخاذ اللازم بشأنه، في حين تم تأجيل العديد من المواعيد النهائية الخاصة بباقي هذه القضايا. وفي الواقع لم يتم التوصل إلى توافق بشأن معظم البنود الموجودة في الفقرة ١٢ (ب) من إعلان الدوحة. وفيما يلي عرض موجز لأهم الموضوعات المدرجة في قضايا التنفيذ وتطور المفاوضات الجارية بشأنها:

- المنسوجات: تباينت وجهات النظر بين الدول النامية والتي تعتبر مصدرة رئيسية للمنسوجات مثل هونج كونج، والهند، وباكستان، وإندونيسيا، والبرازيل والدول المتقدمة المستوردة الرئيسية لها مثل كندا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية) بشكل صعب معه تقريب وجهات النظر بينها. وأعربت الدول النامية عن خيبة أملها إزاء عدم قيام الدول المتقدمة بزيادة معدلات النمو في

حصص المنسوجات لتتيح للأولى زيادة ذات قيمة في قدرتها على النفاذ للأسواق. أما الدول المتقدمة فأكدت على التزامها بقواعد الاتفاقية.

- المعاملة الخاصة والتفضيلية: لم تتمكن لجنة التجارة حتى الآن من تقديم تقرير لتوصيات واضحة تمكن من اتخاذ القرار المناسب في شأن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية من أجل جعلها أكثر دقة وفعالية وعملية، مما يكفل سهولة تطبيقها.

- الدعم والإجراءات التعويضية: تركزت الخلافات على موضوعات عدة منها منهجية حساب الإعانات وفائدتها، واستخدام الحقائق المتاحة، وإجراءات المتابعة.

- مكافحة الإغراق: قدم رئيس لجنة مكافحة الإغراق تقريراً إلى المجلس العام يفيد فيه بأن مواقف الدول الأعضاء متباينة بدرجة كبيرة بخصوص المادة ١٥ من اتفاق مكافحة الإغراق وبالتالي عدم التوصل إلى حل توافقي في هذا الشأن. أما بالنسبة للمادة ١٨ فقد اتفق الأعضاء على عرض كل المعلومات الخاصة بمكافحة الإغراق في تقاريرهم نصف السنوية.

- التقويم الجمركي: لم تتمكن لجنة التقويم الجمركي من التقدم بتقرير في نهاية عام ٢٠٠٢ حول الوسائل العملية لمعالجة مخاوف الإدارات الجمركية الخاصة بحقيقة القيمة المعلنة للواردات، وطلبت وقتاً إضافياً ينتهي في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

- النفاذ إلى الأسواق: اجتمعت اللجنة المعنية بالنفاذ إلى الأسواق ثماني مرات عام ٢٠٠٢ من أجل إعداد تقرير عن التفسير اللازم إعطاؤه لعبارة "المورد الكبير" الواردة في الفقرة ٢(د) من المادة الثالثة عشرة من اتفاق الجات لعام ١٩٩٤. وأوضحت اللجنة في التقرير المقدم في نهاية عام ٢٠٠٢ صعوبة التوصل إلى حل وتوصيات في هذا الشأن، وأحالت الموضوع للمجلس.

- موازين المدفوعات: انعقدت اللجنة الخاصة بموازين المدفوعات خمس مرات خلال عام ٢٠٠٢ لمناقشة العديد من الموضوعات ومنها تقييد بعض الدول لوارداتها واستخدام ذلك كإجراء خاص بحماية ميزان المدفوعات للحد من عدم الاستقرار، وتبرير استخدام الإجراءات الخاصة بميزان المدفوعات، والمراجعة الكاملة للمساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية، وتأثير عدم استقرار معدلات التبادل التجاري على تلك المساعدات.

- لجنة التجارة والتنمية: تمت في هذه اللجنة مناقشة مسألة قيام الدول الفقيرة بتطبيق إجراءات حمائية في مواجهة الواردات لدعم برامج التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فيها. ولم يتم التوصل إلى توافق في هذا الشأن.

- الجوانب التجارية في إجراءات الاستثمار: أوضحت بعض الدول المتقدمة أن إعادة التفاوض حول بنود اتفاقية الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار أمر غير وارد، وذلك على عكس أراء الدول النامية. وقد تركز الجدل بين الفريقين حول التعريفات الخاصة بالقيود والتشوهات التجارية.

طاء- المعاملة الخاصة والتفضيلية

١- نظرة عامة

تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مواد خاصة تعطي للدول النامية والأقل نمواً معاملة خاصة وتفضيلية، سواء بشكل فترات زمنية أطول لتنفيذ الالتزامات أو من خلال زيادة الفرص التجارية المتاحة لها. وقد وافقت الدول الأعضاء في مؤتمر الدوحة على أن تكون المعاملة الخاصة

والتفضيلية محل مراجعة بهدف تفعيلها، وتم تفويض لجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية بالعمل على ذلك.

٢- الجدول الزمني

موعد قيام لجنة التجارة والتنمية بالتقدم إلى المجلس العام للمنظمة بمشروع قرار حول المعاملة الخاصة والتفضيلية: ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ (لم يتم الالتزام به وتم تمديده عدة مرات).

٣- الوضع الحالي للمفاوضات

تمثلت أهم الموضوعات التي تناولتها لجنة التجارة والتنمية في الأحكام الملزمة وغير الملزمة، وزيادة فعالية أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، وكيفية إدراج المعاملة الخاصة والتفضيلية في صلب قواعد منظمة التجارة العالمية.

ويوجد تباين في الآراء ما بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية والأقل نمواً من جانب آخر. حيث تصر الدول المتقدمة على وجوب توضيح وتحديد ما إذا كانت الاجتماعات الخاصة للجنة التجارة والتنمية تعد في إطار التفاوض ووضع التزامات، بينما ترى الدول النامية أنه وفقاً لإعلان الدوحة، يجب مراجعة شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية وأن يكون هناك التزاما تجاه بعض شروط المعاملة التفضيلية.

وعارضت الدول النامية اقتراح بحث المقترحات في أجهزة المنظمة ذات الصلة وليس في الجلسة الخاصة للجنة التجارة والتنمية، وهو ما يعني تشتت الموضوعات بين العديد من اللجان والمجالس في المنظمة، فيما يعيق حصر ومتابعة التطورات على غرار قضايا التنفيذ. كما عارضت بعض الدول المتقدمة فكرة إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية التي يتمتع فيها الفرد بدخل مرتفع.

وأكدت الدول النامية أن عدم إحراز تقدم بالنسبة للمعاملة الخاصة والتفضيلية سيكون له انعكاسات سلبية على باقي المسارات التفاوضية في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

ثانياً- موضوعات سنغافورة

ألف- نظرة عامة

أقر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تشكيل مجموعات عمل لتحليل القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة.

ونص الإعلان الوزاري للدوحة على أن يتم البدء في مفاوضات بشأن الموضوعات الأربعة أعلاه بعد المؤتمر الوزاري الخامس شريطة وجود توافق صريح خلال المؤتمر الخامس حول نماذج وطرق التفاوض بشأن تلك الموضوعات. هذا ولم تتفق الدول الأعضاء بعد على تلك النماذج.

هذا ولقد اختلفت وجهات النظر حول نص إعلان الدوحة، إذ يرى البعض أن الاتفاق خلال الاجتماع الوزاري الخامس سيكون على بدء التفاوض ، بينما يرى البعض الآخر أن الاتفاق سيكون على طريقة التفاوض.

باء- الجدول الزمني

- موعد الاتفاق على بدء المفاوضات/طريقة التفاوض في حالة وجود توافق صريح على نماذج وطرق التفاوض: الاجتماع الوزاري الخامس.

جيم- الوضع الحالي للمناقشات

١- التجارة والاستثمار

تتركز مناقشات مجموعة العمل حول التجارة والاستثمار على توضيح المسائل السبع التالية: النطاق والتعريف، والشفافية، وعدم التمييز، ونماذج الالتزامات الخاصة بمرحلة ما قبل التأسيس، والأحكام التنموية، والإستثناءات والوقاية الخاصة بموازين المدفوعات، والتشاور وتسوية المنازعات.

ومن الواضح وجود تباين كبير بين مواقف الدول الأعضاء حول تعريفها للاستثمار والمستثمر. حيث تصر كل من الولايات المتحدة وكندا على تبني مفهوم واسع وشامل لهما بينما يساند الاتحاد الأوروبي مفهوم الاستثمار الأجنبي. كما تؤمن العديد من الدول الأعضاء بأهمية الشفافية من أجل خلق مناخ مستقر وآمن للاستثمار، بينما اختلفت الدول حول الحاجة إلى اللجوء لجهاز تسوية المنازعات في القضايا الخاصة بالاستثمار.

كما تطرقت المناقشات إلى مسألة نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات. وبالنسبة للإجراءات الوقائية الخاصة بحماية موازين المدفوعات، التقت أراء أغلب الدول الأعضاء على تطبيق النصوص ذات الصلة بذلك في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على المسائل الخاصة بالاستثمار.

أما ما يتعلق بالمساعدات الفنية وبناء القدرات، فقد طالبت الدول النامية بأن يتعدى ذلك الموضوعات الفنية والتدريبية، ليشمل أيضا بناء القدرات المؤسسية وتحليل السياسات والتنمية.

٢- التجارة وسياسة المنافسة

كاف إعلان الدوحة مجموعة العمل الخاصة بدراسة التجارة وسياسة المنافسة بالتركيز على توضيح المسائل التالية:

- المبادئ الأساسية لسياسات المنافسة، بما في ذلك الشفافية وعدم التمييز والأحكام الخاصة بالكيانات الاحتكارية.

- أنماط ونماذج التعاون الطوعي، والتي تتعلق بالتعاون الدولي تجاه الممارسات المضادة للمنافسة.

- دعم التعزيز التدريجي لمؤسسات المنافسة في الدول النامية من خلال بناء القدرات.

وعكست المناقشات تباعد في المواقف، ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، بل فيما بين الدول المتقدمة بعضها البعض حول موضوعات عديدة أبرزها:

- نطاق وطبيعة الاستثناءات الخاصة بالمنافسة، ومثال ذلك استثناءات الدولة الأولى بالرعاية التي ترى بعض الدول أخذها في الاعتبار خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية.

- مطالب الاتحاد الأوروبي بضرورة توصل المنظمة إلى اتفاقية حول التجارة وسياسة المنافسة تحظر ما يسمى بالـ Hard Core Cartels ولكنه لم يلق ترحيباً من الولايات المتحدة وكندا واليابان. كما تنادي الدول النامية وعلى رأسها الهند وباكستان وماليزيا بأن هناك اتفاقات أخرى متعددة الأطراف تخاطب السياسات المقيدة للأعمال.

- مطالب الدول النامية بوجوب تضمين المعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدات الفنية كافة العناصر الأساسية للتجارة والمنافسة، و"التمييز" في معالجة المؤسسات المحلية مقارنة بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

٣- الشفافية في المشتريات الحكومية

من أبرز الموضوعات محل البحث والمناقشة في مجموعة العمل الخاصة بالشفافية في المشتريات الحكومية هي:

- في المشتريات التي تقوم بها الحكومة وطرق الشراء والعقود، وغيرها.
- عدم تضييق المجال أمام المعاملة التفضيلية التي يحظى بها التوريد المحلي والموردون المحليون.
- تأمين المساعدة والدعم الفنيين اللازمين في مجال بناء القدرات، والأخذ في الاعتبار الأبعاد والأولويات التنموية للدول النامية.

هذا وتم تقديم عدة مقترحات من قبل عدد من الدول الأعضاء، منها دول نامية، وعكست المناقشات حول تلك المقترحات ما يلي:

- تباين الآراء بين الدول المتقدمة والدول النامية، فيما يخص نطاق المناقشات. فالولايات المتحدة وسويسرا ترغبان في أن تكون المناقشات على نطاق شمولي واسع، بينما ترى الهند أن تكون المناقشات محددة.
- أوضحت بعض الدول النامية أن قوانينها وتشريعاتها الخاصة بالمشتريات الحكومية تتسم فعلاً بالشفافية. وتعارض بعض هذه الدول موضوع إلزامية الإخطار عن العطاءات أو ترجمتها إلى اللغات الرسمية للمنظمة أو قيام الأخيرة بمراجعة اللوائح والقوانين المحلية ذات الصلة.
- فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للتوريد المحلي والموردين المحليين، ترى دول متقدمة التأكيد على المعاملة الوطنية والتي تتسم بالشفافية، إلا أن الهند – وبعض الدول النامية- تؤيد المعاملة الوطنية المشروطة بما يوفر معاملة تفضيلية للدول ذات الطاقات المختلفة في التوريد المحلي. وتدعم كل من اليابان والولايات المتحدة التزاما قانونياً والتوصل إلى اتفاقية حول الشفافية في المشتريات الحكومية.
- ترى الدول النامية عدم إدراج الشفافية في المشتريات الحكومية، إلا أن دول متقدمة ترى أن القواعد المتعددة الأطراف حول المشتريات الحكومية يجب أن تكون ملزمة وعرضة لنظام تسوية المنازعات.

٤- <u>تسهيل التجارة</u>

من أبرز الموضوعات محل المناقشة في مجلس التجارة في السلع بمنظمة التجارة العالمية، والمعني ببحث موضوع تسهيل التجارة، هي:

- مراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاق الجات ١٩٩٤. وتتصل هذه المواد على التوالي بحرية الترانزيت، والمصروفات والإجراءات ذات الصلة بالتصدير والاستيراد، ونشر وإدارة القواعد واللوائح التجارية.
- احتياجات الدول في مجال تسهيل التجارة خاصة الدول النامية والأقل نمواً.
- تقديم المساعدة والدعم الفنيين اللازمين لبناء القدرات.

وقدمت نحو ٢٠ دولة مقترحات، حيث دعت الدول المتقدمة إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف لتسهيل التجارة. أما الدول النامية فقد أكدت أن المناقشات تشمل المراجعة وليس التفاوض، كما أعربت عن تخوفها من أن تندرج قضايا تيسير التجارة ضمن نظام تسوية المنازعات. كما يفضل عدد من الدول النامية اتخاذ تدابير لتيسير التجارة بشكل ذاتي على أن يؤخذ بعين الاعتبار الآثار

المترتبة على اتخاذ قواعد ملزمة على الموارد البشرية والمالية والسياسات التنموية. ورداً على ذلك أوضح الاتحاد الأوروبي أهمية المسائل المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدة الفنية، وكذلك وجود فترات انتقالية للتطبيق التدريجي.

واتفقت الدول على ضرورة تبسيط وتناسق الإجراءات الجمركية على الحدود. وفي هذا الإطار، حدد الاتحاد الأوروبي معوقات رئيسية على الحدود، مثل الإفراط في الطلبات الخاصة بالبيانات، والوثائق، والحاجة إلى الشفافية وعدم التمييز وتنسيق على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

ثالثاً- موضوعات أخرى

ألف- التجارة والديون والتمويل

١- نظرة عامة

تواجه العديد من الدول النامية مصاعب حادة تتعلق بمديونياتها الخارجية وتعرض بعضها لأزمات مالية. وفي سعي لمخاطبة تلك المصاعب، تضمن الإعلان الوزاري للدوحة الاتفاق على إنشاء مجموعة عمل تحت إشراف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لبحث ودراسة العلاقة بين التجارة والديون والتمويل، وذلك بهدف التوصل إلى توصيات حول الخطوات التي يمكن أن تقوم بها المنظمة لدعم النظام التجاري متعدد الأطراف بالشكل الذي يسهم في إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية للدول النامية والأقل نمواً، فضلاً عن العمل على تقوية الترابط بين التجارة الدولية والسياسات المالية بما يحمي النظام التجاري متعدد الأطراف من أثار عدم الاستقرار المالي والنقدي.

٢- الجدول الزمني

يقدم المجلس العام تقريراً بشأن نتائج أعمال وتوصيات مجموعة العمل إلى الاجتماع الوزاري الخامس في المكسيك.

٣- الوضع الحالي للمناقشات

تتركز أنشطة مجموعة العمل على ثلاثة موضوعات رئيسية، هي: العلاقة بين التجارة والتمويل؛ العلاقة بين التجارة والديون؛ وتعزيز الترابط والتناغم بين سياسات المؤسسات المعنية بهذا الشأن. وقد تقدمت عدة دول بمقترحات بالإضافة إلى تقدم مؤسسات دولية بوثائق ذات صلة بالموضوعات محل البحث مثل صندوق النقد الـ دولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، وكذلك مؤسسات مالية دولية وإقليمية أخرى معنية بموضوع التنمية والتمويل[٢١].

وقد وضح من خلال المناقشات، والتي لا تزال تجري في إطار نظري، اختلاف الآراء بين الدول النامية من جهة، والدول المتقدمة من جهة أخرى، وفيما يلي عرض موجز لأهم النقاط المثارة:

(أ) العلاقة بين التجارة والتمويل

تم خلال الاجتماعات مناقشة موضوعات ذات صلة بالعلاقة بين التجارة والتمويل، مثل السياسات المتعلقة بأسعار الصرف وتأثيرها على القدرة التنافسية، ودور التجارة والتحرير في أوقات

---

(٢١) World Trade Organization: "Report 2002 of the working group on trade, debt and finance to the General Council" - WT/WGTDF/1, 18 November 2002.

الأزمات المالية، الإصلاح المالي وتحرير التعرفات، واستخدام القيود التجارية لأهداف وقاية الميزان التجاري[٢٢]. ويظهر خلال المناقشات اختلاف وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية. فالدول النامية، مثل إندونيسيا، والهند وباكستان والصين، ومجموعة الدول الأفريقية تطالب بأن يسمح في النظام التجاري متعدد الأطراف بتطبيق سياسات تنموية تسهم في الإصلاحات المالية والنقدية، في حين تؤكد الدول المتقدمة أن تحرير التجارة يعد أفضل الطرق لحل المشاكل المالية حتى في أوقات الأزمات ويضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[٢٣].

(ب) العلاقة بين التجارة والديون

ناقشت مجموعة العمل بعض الموضوعات ذات الصلة بالعلاقة بين التجارة والديون، مثل أهمية النفاذ إلى الأسواق للمنتجات المصدرة من الدول النامية كوسيلة أساسية لتقليص ديونها، وأهمية تنويع مصادر التمويل المالي الأجنبي للدول النامية، والمرونة في استخدام القيود المرتبطة بموازين المدفوعات من جانب الدول المثقلة بالديون، وزيادة توفير تمويلات التجارة خلال فترات الأزمات المالية[٢٤].

وأكدت الدول النامية أن زيادة النفاذ إلى الأسواق يعد من أهم وسائل القضاء على مشكلة الديون الخارجية، خاصة وأن القيود التعرفية وغير التعرفية تعيق الميزة النسبية والتنافسية لمنتجاتها. وفي هذا الشأن، طالبت كل من مصر، وفنزويلا، والبرازيل، والهند، بإيجاد سياسة متعددة الأطراف لنفاذ السلع الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة. وعلى الجانب الآخر أكدت الدول المتقدمة أن فاعلية زيادة النفاذ إلى الأسواق ترتبط بزيادة الاستهلاك، واقترحت كل من كندا والاتحاد الأوربي تقديم المزيد من المعونة الفنية في هذا الإطار، في حين أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية إصلاح آليات السوق الداخلي في الدول النامية أولاً[٢٥].

(ج) الترابط بين النظام التجاري متعدد الأطراف والمؤسسات المالية الدولية

تمت مناقشة التعاون بين النظام التجاري متعدد الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأكدت العديد من الدول النامية على عدم وجود تعاون وترابط كاف بين الجانبين. كما انتقدت العديد من الـدول، خاصة الـدول النـامية، ما جاء في وثيقة أصدرتها سكرتارية منظمة التجارة العالمية بعنوان "نحو تماسك أكثر"[٢٦]، والتي حددت بعض مجالات التعاون في هذا الشأن مثل الاستثمار والمشتريات الحكومية وسياسات المنافسة والحكم الرشيد والمناخ الاقتصادي[٢٧].

باء- التجارة ونقل التكنولوجيا

١- نظرة عامة

---

(٢٢) Ibid

(٢٣) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD) :."Trade, Debt and Finance" February 2003

(٢٤) World trade Organization "Report 2002 of the working group on trade, debt and finance. opc.it

(٢٥) International Center for Trade and Sustainable Development. opc.it

(٢٦) World Trade Organization, working group on Trade, Debt and Finance: "Towards Greater Coherence" - WT/WGTDF/W17 –13 November 2002.

(٢٧) World Trade Organization: "Trade, Debt and Finance" opc.it

على الرغم من تطرق العديد من نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى الحاجة إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والأقل نمواً، إلا أنها لم تشمل وسائل التنفيذ وكيفية تفعيلها وتحديد دور المنظمة في دفع وتشجيع تدفقات التكنولوجيا إلى الدول النامية.

وفي هذا الإطار، وبناء على طلب من الدول النامية، تم الاتفاق في الاجتماع الوزاري الرابع للمنظمة في الدوحة على إنشاء مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، تحت إشراف المجلس العام للمنظمة، والذي سيقوم برفع تقرير بشأن نتائج مناقشات مجموعة العمل إلى الاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة.

٢- الجدول الزمني

سيقدم المجلس العام تقريراً بشأن نتائج عمل التجارة ونقل التكنولوجيا إلى الاجتماع الوزاري الخامس في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الوضع الحالي للمناقشات

كان واضحا منذ بداية المناقشات أن التوصل لتفاهم أو لغة مشتركة بين الدول الأعضاء في هذا الشأن أمر يتسم بالصعوبة، حيث هناك اختلافا في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى تفعيل وتنفيذ النصوص والأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ ترغب الدول المتقدمة أن تكون مناقشات مجموعة العمل ذات طبيعة بحثية، وتعارض تطرقها لبحث تنفيذ نصوص نقل التكنولوجيا الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو البدء في مفاوضات تهدف إلى زيادة نقل التكنولوجيا[٢٨].

كانت مجموعة من ١٥ دولة نامية[٢٩]، منها مصر، قد تقدمت بمقترح حول الأهداف والمراجع التي يجب مراعاتها في المناقشات، وأكدت على ضرورة أن تعكس المناقشات ما أكده الوزراء خلال مؤتمر الدوحة حول العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، والخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل زيادة تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية[٣٠]. وتضمن المقترح عدة محاور، هي: نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتصلة بنقل التكنولوجيا، والتعاون الفني، ودور المنظمات الدولية وغير الحكومية، والنقاط التي يمكن التوصل لإجماع بشأنها[٣١].

كما تقدمت مصر بمقترح أخر مشترك مع عدة دول نامية[٣٢] يحدد النصوص المتعلقة بنقل التكنولوجيا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، خاصة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية[٣٣].

---

(٢٨) The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade and Transfer of Technology" February 2003.

(٢٩) هي: بنجلادش، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، ومصر، وهندوراس، والهند، وإندونيسيا، وجاميكا، وكينيا، وموريشيوس، وباكستان، وسيريلانكا، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي.

(٣٠) World Trade Organization: "Report 2002 of the Working group on Trade and Transfer of Technology" - WT/WGTTT/4 - 10 December 2002.

(٣١) International Center for Trade and Sustainable Development - opc.it

(٣٢) هي: كوبا، وهندوراس، والهند، وإندونيسيا، وجاميكا، وكينيا، وموريشيوس، وباكستان، وزيمبابوي بالإضافة إلى مصر. وانضمت لهم زامبيا لاحقا.

(٣٣) World Trade Organization: "Provisions relating to Transfer of Technology in WTO Agreements" WT/WGTTT/3/Rev.1, 21 October 2002

وعلى الجانب الأخر، تقدم الاتحاد الأوروبي بمقترح حول دور مجموعة العمل وحدد النقاط التي يجب التركيز عليها عند مناقشة العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، وهي: التوصل لتفاهم مشترك لمعنى نقل التكنولوجيا، وتحديد قنوات نقل التكنولوجيا، وتحديد الشروط الواجب توافرها لتفعيل تلك القنوات، مؤكداً على ضرورة استخدام تعريف واسع لتفعيل الهدف الأساسي من نقل التكنولوجيا وهو زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي؛ وأضاف أن هناك قنوات عديدة يمكن استخدامها في نقل التكنولوجيا تتضمن الاستثمار والتجارة في السلع والخدمات(٣٤).

ودعما لمواقف الدول المتقدمة، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن أجندة الدوحة للتنمية لا تلزم مجموعة العمل بتقديم مقترحات فيما يتعلق باتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى المؤتمر الوزاري الخامس، وأن الأمر يقتصر على تبادل الخبرات الوطنية ومناقشة إيجاد آلية لتطوير التنمية التكنولوجية ونقلها بدون التدخل في الوضع الراهن لالتزامات منظمة التجارة العالمية.

جيم- التجارة الإلكترونية

١- نظرة عامة

طرح موضوع التجارة الإلكترونية لأول مرة في المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٨، حيث طالب الإعلان الوزاري الصادر عنه المجلس العام بوضع برنامج عمل شامل لدراسة موضوعات التجارة الإلكترونية. وقام المجلس العام باعتماد برنامج العمل بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والذي نص على دراسة قضية التجارة الإلكترونية في مجلسي التجارة في السلع والخدمات، ومجلس الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وكذلك في لجنة التجارة والتنمية(٣٥).

وجاء إعلان الدوحة ليؤكد على أهمية التجارة الإلكترونية والاتفاق على مواصلة برنامج العمل، على أن يقوم المجلس العام ببحث أنسب الترتيبات المؤسسية لإدارة البرنامج، ورفع تقرير بذلك إلى الاجتماع الوزاري الخامس. كما تضمن إعلان الدوحة استمرار الأعضاء في عدم فرض رسوم جمركية على عمليات التجارة الإلكترونية حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس.

٢- الجدول الزمني

- موعد تقديم تقرير من المجلس العام عن الأعمال المنجزة هو المؤتمر الوزاري الخامس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الوضع الحالي للمناقشات

يعقد المجلس العام للمنظمة جلسات مخصصة لمناقشة برنامج عمل التجارة الإلكترونية. وقد تركزت المناقشات حول الموضوعات التالية(٣٦):

---

(٣٤) World Trade Organization: "Report 2002 of the Working group on Trade and Transfer of Technology" opc.it

(٣٥) World Trade Organization: "the Doha Declaration explained"

(٣٦) World Trade Organization: "Electronic Commerce: Briefing notes - Work programme reflects growing importance"

١- تم تحديد ثلاثة أنواع لتعاملات التجارة الإلكترونية من خلال الإنترنت. هي: خدمات التعاملات التي تتم بالكامل على الإنترنت سواء كان لأغراض الاختيار أو الشراء أو التوصيل. والتعاملات التي تتضمن خدمات التوزيع، بحيث يتم اختيار وشراء المنتج، سواء كان سلعة أو خدمة، عن طريق الإنترنت ويتم التسليم بالطرق العادية. وخدمات الاتصالات بما في ذلك تقديم خدمات الإنترنت.

٢- عكست المناقشات وجود تباين في وجهات نظر الدول الأعضاء حول ما إذا كان التعامل مع موضوع التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية سيتم من منظور سلعي أو خدمي، وبالتالي إمكانية خضوع التجارة الإلكترونية مستقبلاً لنصوص وأحكام الاتفاقات السلعية أو الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. والتوجه العام هو أن أغلب التعاملات الإلكترونية على الإنترنت تعتبر بمثابة خدمات، مع وجود خلاف في الرأي حول عدد محدود من المعاملات الإلكترونية.

٣- تناولت المناقشات قضايا تصنيف بعض تعاملات التجارة الإلكترونية، وتأثيراتها الاقتصادية والمالية، والمسائل التنموية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والعلاقة بينها وبين الأشكال التقليدية للتجارة، والمنافسة، والمسائل القانونية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية. كما ثارت تساؤلات حول مدى ترابط ملحق الاتصالات بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع التجارة الإلكترونية خاصة خدمات الإنترنت.

٤- أجمع المجلس العام على أهمية إتاحة المزيد من الوقت للدول الأعضاء لبحث ودراسة كافة الموضوعات المدرجة على بند المناقشات، خاصةً في ضوء الطبيعة المعقدة للمسائل المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.

دال- الدول الأقل نمواً

١- نظرة عامة

يتم مناقشة موضوع الدول الأقل نمواً في لجنة فرعية منبثقة عن لجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية. وتعنى اللجنة الفرعية على وجه الخصوص بمناقشة الموضوعات ذات الأهمية الخاصة للدول الأقل نموا مثل: سبل إدماج الدول الأقل نموا في النظام التجاري متعدد الأطراف، وبرامج التعاون والمعونة الفنية المقدمة إلى تلك الدول.

وجاءت أجندة الدوحة للتنمية لتؤكد على وجوب توفير متطلبات إدماج الدول الأقل نمواً في النظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال النفاذ الفعلي إلى الأسواق ودعم تنوع قاعدة الإنتاج والتصدير لتلك الدول، وتوفير القدر المناسب من المعونة الفنية وبناء القدرات. كما ركزت أجندة الدوحة على أولوية انضمام الدول الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

وتضمن الإعلان الوزاري للدوحة تكليف اللجنة الفرعية للدول الأقل نمواً بوضع برنامج عمل لتنفيذ النقاط سابقة الذكر. كما تبنى الإعلان الإطار المتكامل للمعونة الفنية للدول الأقل نمواً، مع تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على زيادة مساهماتها في هذا الشأن.

٢- الجدول الزمني

- موعد تقديم تقرير من اللجنة الفرعية إلى المجلس العام خلال أول اجتماع له في عام ٢٠٠٢ بشأن برنامج العمل.

- موعد تقديم تقرير مبدئي من المدير العام إلى المجلس العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ثم تقرير شامل بشأن كافة الموضوعات ذات الصلة بالدول الأقل نمواً من قبل المدير العام للمجلس إلى المؤتمر الوزاري الخامس أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الوضع الحالي للمناقشات

عقدت عدة اجتماعات رسمية وغير رسمية في اللجنة الفرعية حيث تم اعتماد برنامج العمل، طبقا لما نص عليه الإعلان الوزاري، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وركز برنامج العمل على القضايا التالية[٣٧]: النفاذ إلى الأسواق للدول الأقل نمواً؛ والمعونة الفنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات لهذه الدول؛ ومساندة الوكالات التي تساعد على تنوع قاعدة الإنتاج والتصدير للدول الأقل نموا؛ وأن يتناول العمل داخل منظمة التجارة العالمية العناصر المتصلة بالتجارة التي اعتمدها المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للدول الأقل نموا؛ ومشاركة الدول الأقل نمواً في النظام التجاري متعدد الأطراف؛ وانضمام الدول الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية؛ ومتابعة القرارات والإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بشأن الدول الأقل نمواً.

واعتمد المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢[٣٨] مشروع قرار صادر عن اللجنة الفرعية يتناول الأسس العامة لتيسير وتسهيل المفاوضات الخاصة بإجراءات انضمام الدول الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية، سواء من حيث النفاذ إلى الأسواق، أو قواعد منظمة التجارة العالمية، أو المعونة الفنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات. كما يتضمن إجراء مراجعة منتظمة في أجندة عمل اللجنة الفرعية، مع تضمين هذه المراجعة في التقرير السنوي المقدم من لجنة التجارة والتنمية إلى المجلس العام.

وظهر واضحا خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة الفرعية في هذا الشأن توافق الآراء بين الدول الأعضاء على ضرورة الإسراع بإجراءات انضمام الدول الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أكد الاتحاد الأوروبي على ذلك، كما أكدت اليابان على أهمية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في شأن الانضمام للمنظمة. وأكدت الدول النامية بصفة عامة على ضرورة مراعاة الاحتياجات التنموية لها أثناء مفاوضات الانضمام وتقديم الالتزامات[٣٩].

أما التقرير المبدئي المقدم من المدير العام للمنظمة إلى المجلس العام والذي تم في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وفقاً للتكليف الوارد في الإعلان الوزاري للدوحة بهذا الشأن، فقد شمل الدور الذي تقوم به المنظمة في تسهيل اندماج الدول الأقل نمواً في النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال الإطار المتكامل السابق ذكره وبرنامج عمل اللجنة الفرعية. كما أشار التقرير إلى أن عام ٢٠٠٣ سيشهد تنفيذ ١١٧ نشاط على المستوى الوطني بالدول الأقل نمواً لتقديم المعونة الفنية (وهو ما يشكل ٤٧% من إجمال نشاطات تقديم المعونة الفنية التي تقوم بها المنظمة)، فضلاً عن ١٥٠ نشاط مماثل على المستويات الإقليمية.

هاء- الاقتصادات الصغيرة

---

(٣٧) World Trade Organization: "WTO work programme for the Least-developed countries (LDCS) adopted by the sub-committee on least-developed countries" WT/COMTD/LDC/11 – 13 February 2002

(٣٨) World Trade Organization: "Communication to the General Council" WT/COMTD/LDC/12 – 5 December 2002

(٣٩) المناقشات التي تمت بين الأعضاء خلال اجتماع اللجنة الفرعية للدول الأقل نموا في ٢٤ يناير ٢٠٠٣.

١- نظرة عامة

تواجه الدول ذات الاقتصادات الصغيرة تحديات متعددة تعيق مشاركتها بفعالية في النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل قلة الموارد الطبيعية وضعف الهيكل الاقتصادي لتلك الدول. وفي ضوء ذلك، تضمن الإعلان الوزاري للدوحة وضع برنامج عمل تحت إشراف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لبحث ودراسة الموضوعات التجارية ذات الصلة بالاقتصادات الصغيرة، مع التأكيد في الإعلان على أن الهدف من برنامج العمل هو تسهيل اندماج الاقتصادات الصغيرة في النظام التجاري متعدد الأطراف، وليس تشكيل فئة فرعية جديدة من الدول الأعضاء بالمنظمة.

٢- الجدول الزمني

- موعد تقديم المجلس العام تقريراً بشأن برنامج العمل هو الاجتماع الوزاري الخامس في المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٣- الوضع الحالي للمناقشات

تعقد المناقشات الدائرة في هذا الشأن في جلسات مخصصة لذلك بلجنة التجارة والتنمية والتي تقوم بتقديم تقرير إلى المجلس العام، الذي سيقوم بدوره بتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري القادم.

ويشمل برنامج العمل، طبقا لما حدده الإعلان الوزاري للدوحة، ثلاث مراحل لمناقشة هذا الموضوع هي: تحديد القضايا المتصلة بالتجارة في الاقتصادات الصغيرة؛ وإعداد كيفية معالجة تلك القضايا؛ وتقديم مقترحات بهذا الشأن للمجلس العام.

وأصدرت سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وبناء على تكليف من المجلس العام، وثيقة[٤٠] حول النصوص والأحكام الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تعد ذات أهمية خاصة للاقتصادات الصغيرة. إلا أن هذه الوثيقة لا تعد قائمة حصرية بتلك النصوص، كما أنها لا تتضمن النصوص المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية والنصوص الخاصة بالدول الأقل نمواً.

ومن جانبها، شاركت الدول ذات الاقتصادات الصغيرة بفاعلية في المناقشات، وتقدمت بوثيقة[٤١] تبرر صغر حجم وهشاشة اقتصاداتها[٤٢]. كما تقدمت بوثيقة أخرى تتضمن ١٧ مقترح تجاه المشاكل والمخاوف التي تواجهها تلك الدول، وتتضمن الوثيقة ٧ نقاط رئيسية هي: الأفضليات التجارية؛ واتفاقيات التجارة الإقليمية؛ والدعم؛ وقواعد منظمة التجارة العالمية؛ والمعونة الفنية وبناء القدرات؛ وتأهيل الاقتصادات الصغيرة؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ولم تسفر المناقشات الجارية بشأن الاقتصادات الصغيرة حتى الآن إلى توافق في الآراء، وذلك بسبب الخلاف بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية والدول ذات الاقتصادات الصغيرة من ناحية أخرى، حيث ترى الدول المتقدمة أن هناك حاجة لإجراء مزيد من المناقشات قبل إصدار

---

(٤٠) World Trade Organization: "WTO provisions potentially of particular interest to small economies" - WT/COMTD/SE/W/6 – 23 October 2002.

(٤١) World Trade Organization: "Work Programme on Small Economies, Concrete proposals to address certain specific concerns and problems affecting the Trade of Small Economies" - WT/COMTD/SE/W/3 – 28 June 2002

(٤٢) World Trade Organization: "Work Programme on Small Economies, issues relating to the Trade of Small Economies" WT/COMTD/SE/W/1 18 April 2002, and WT/COMTD/SE/W/1/Rev.1 – 3 May 2002.

توصيات إلى الاجتماع الوزاري الخامس، بينما تقدمت بالفعل مجموعة من الدول ذات الاقتصادات الصغيرة بمقترح[٤٣] يتضمن توصيات إلى الاجتماع الوزاري الخامس وتسعى إلى تمريره.

---

(٤٣) World Trade Organization: "Recommendations for action by the General Council Draft Decision on the Small Economies" – WT/COMTD/SE/W/8 – 5 March 2003

المصادر والمراجع

1. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Trade and Transfer of Technology" - February 2003.
2. World Trade Organization: "Draft Elements of Modalities for Negotiations on Non-agriculture Products"- TN/MA/W/35 – 16 May 2003.
3. The International Center for Trade and Sustainable Development and the International institute for Sustainable Development: "Market Access for Non-Agricultural Products" – February 2003
4. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): "Review of the Dispute Settlement Understanding" - February 2003
5. World Trade Organization: TN/DS/W/28 – 23 December 2002
6. World Trade Organization: TN/DS/W/1 13 March 2002
7. World Trade Organization: TN/DS/W/2, 20 March 2002 and TN/DS/W/22, 28 October 2002 respectively.
8. World Trade Organization: TN/DS/W/41- 24 January 2003
9. World Trade Organization: TN/DS/W/37 – 22 January 2003
10. World Trade Organization: TN/DS/W/17 – 9 October 2002
11. World Trade Organization: TN/DS/W/12 – 10 October 2002
12. World Trade Organization: TN/DS/W/15 – 25 September 2002
13. World Trade Organization: TN/DS/W/25 – 27 November 2002
14. World Trade Organization: TN/DS/W/13 – 22 August 2002
15. World Trade Organization: TN/DS/W/25 – 27 November 2002
16. World Trade Organization: "Communication from the LDCs group", TN/DS/W/17 - 9 October 2002.
17. World Trade Organization: Joint proposal (TN/CTD/W/2) – 20 March 2002, and India's individual proposal (TN/CTD/W/6) – 16 May 2002
18. World Trade Organization: Proposal by the African group, TN/DS/W/15 – 25 September 2002
19. World Trade Organization: Proposal by the African group, TN/DS/W/15 – 25 September 2002
20. World Trade Organization: "Report 2002 of the working group on trade, debt and finance to the General Council" - WT/WGTDF/1, 18 November 2002.
21. World Trade Organization, working group on Trade, Debt and Finance: "Towards Greater Coherence" - WT/WGTDF/W17 –13 November 2002.

22. The International Center for Trade and Sustainable Development (ICSTD), and the Institute for Sustainable Development (IISD): “Trade and Transfer of Technology” February 2003.

23. World Trade Organization: “Report 2002 of the Working group on Trade and Transfer of Technology” - WT/WGTTT/4 - 10 December 2002.

24. World Trade Organization: “Provisions relating to Transfer of Technology in WTO Agreements” WT/WGTTT/3/Rev.1, 21 October 2002

25. World Trade Organization: “the Doha Declaration explained”

26. World Trade Organization: “Electronic Commerce: Briefing notes - Work programme reflects growing importance”

27. World Trade Organization: “WTO work programme for the Least-developed countries (LDCS) adopted by the sub-committee on least-developed countries” WT/COMTD/LDC/11 – 13 February 2002

28. World Trade Organization: “Communication to the General Council” WT/COMTD/LDC/12 – 5 December 2002

29. World Trade Organization: “WTO provisions potentially of particular interest to small economies” - WT/COMTD/SE/W/6 – 23 October 2002.

30. World Trade Organization: “Work Programme on Small Economies, Concrete proposals to address certain specific concerns and problems affecting the Trade of Small Economies” - WT/COMTD/SE/W/3 – 28 June 2002

31. World Trade Organization: “Work Programme on Small Economies, issues relating to the Trade of Small Economies” WT/COMTD/SE/W/1 18 April 2002, and WT/COMTD/SE/W/1/Rev.1 – 3 May 2002.

32. World Trade Organization: “Recommendations for action by the General Council Draft Decision on the Small Economies” – WT/COMTD/SE/W/8 – 5 March 2003